خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط:
مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا

خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط:
مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا

خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط:
مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا

ISBN: 978-605-80339-7-9

الجمهورية التركية إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية © 2020

منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية

الاتصال
Ceyhun Atuf Kansu Caddesi No: 122
Balgat/Ankara/TÜRKİYE
T +90 312 583 60 00 | webinfo@iletisim.gov.tr | www.iletisim.gov.tr

الطباعة
Prestij Grafik Rek. ve Mat. San. ve Tic. Ltd. Şti.
T 0 212 489 40 63, İstanbul
Matbaa Sertifika No: 45590

خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط:

مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا

مقدمة

عند التعامل مع مثل هذه المنطقة القَيمة، فإن اعتبار القانون الدولي مع المؤسسات والمنظمات الدولية هو الطريق الصحيح لإنهاء النزاعات قبل أن تبدأ. وفي هذا السياق أولاً ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فإن الدول التي لها الحق في بما في قاع البحر هي تركيا وقبرص التركية ومصر ولبنان وفلسطين (غزة) وإسرائيل وقبرص الجنوبية اليونانية.

إن موقف تركيا في شرقي البحر المتوسط. باعتبارها البلد الذي يتمتع بأطول خط ساحلي في شرق البحر الأبيض المتوسط فإنه يصوغ سياساتها المتعلقة بالجرف القاري والمواقف والجهود المبذولة بشأن حماية الحقوق الأساسية للقبارصة الأتراك المالك المشارك وفقًا للقانون الدولي لجزيرة قبرص. تركيا التي لديها أطول ساحل في شرق البحر الأبيض المتوسط، ملتزمة بقوة لحماية حقوق ومصالح جرفها القاري. وليس من الصحيح ربط هذه المشكلة مباشرة بقضية قبرص. وفي الواقع، الرخص الصادرة في تركيا في جرفها القاري لشركة النفط التركية مستمرة فيها للقيام بأعمال التنقيب والحفر خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢ في الإشارة إلى أن حقوق الجرف القاري هذه قد تم تسجيله لدى الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٤.

إن أطروحة تركيا فيما يخص شرقي المتوسط تعتمد على أساس الحقوق والقانون الدولي وقرارات/ إجتهادات المحاكم القائمة وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق البحار ومستندة على الإتفاقيات المماثلة الموقعة بين الدول على مدى التاريخ.

يتمتع البحر الأبيض المتوسط الذي استضاف العديد من الحضارات لعدة قرون بأهمية استراتيجية بسبب موقعه بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا.إن هذا البحرالذي يعد موطناً لأهم الطرق التجارية في العالم وحيث يحتضن موانئ مهمة مثل القناة الصقلية ومضيق جبل طارق وقناة السويس والمضايق التركي تبلغ مساحته ٢,٩ مليون كيلومتراً مربعاً.

مع كل هذه الجوانب من البحر الأبيض المتوسط، لوحظ أنه يستحوذ على مستوى جغرافي واقتصادي لديناميكية الصراع بسبب الموارد الجيولوجية الاستراتيجية والطاقة (النفط والغاز الطبيعي، ....إلخ) المكتشفة في السنوات الأخيرة. وقد حول هذه الجغرافيا السياسية المتوسطية ككل إلى مركز للصراع الدولي والإقليمي على السلطة من وزن جديد.

خلال الألفينيات زادت موارد الهيدروكربون المكتشفة قبالة جزيرة قبرص بشكل كبير حيث زادت من أهمية المنطقة.و بسبب أحواض الطاقة الجديدة المكتشفة والمتوقع إكتشافها لا تزال هناك بعض المشاكل المستمرة بين الدول المطلة على شواطئ هذا البحر.

ووفقًا للتقرير الذي نشره مركز المسح الجيولوجي الأمريكي (هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية / USGS-٢٠١٠ فإن إجمالي احتياطي الطاقة في شرق البحر المتوسط يقدر بما يعادل حوالي ٣٠ مليار برميل من النفط وأن القيمة السوقية الإجمالية المقدرة لذلك هي ١,٥ تريليون دولار.

مذكرة التفاهم المتعلقة بترسيم صلاحيات المساحات البحرية تم المصادقة عليها من البرلمان التركي (مجلس الأمة التركي الكبير) بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٩ في حين تم التصديق على مذكرة التعاون الأمني والعسكري بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٩.

ولقد اعطت تركيا من خلال مذكرة التفاهم التي وقعت عليها جواباً قوياً من الناحية القانونية للسياسات الهادفة لإبقائها وحيدة ولإقصائها من البحر المتوسط.

تركيا التي أعلنت مراراً أنها مستعدة للحوار مع جميع دول المنطقة بإستثناء قبرص اليونانية فيما يخص ترسيم صلاحيات المناطق البحرية في شرقي المتوسط، وبتوقيعها مذكرة التفاهم مع ليبيا قد أظهرت بشكل ملموس أكثر موقعها من ناحية حقوقها التي هي بالأساس لها فيما يخص ترسيم صلاحيات المناطق البحرية في شرقي المتوسط.

تركيا التي وقعت مذكرة التفاهم مع ليبيا بخصوص ترسيم صلاحيات المساحات البحرية في شرقي المتوسط مستمرة في سياساتها ومواقفها في إطار الشرعية والحقوق الدولية والتي لا ترفض الحلول السلمية والحوار وهي مستمرة كذلك في حماية حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك. إن مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مع ليبيا تعتبر من المكونات الأساسية لسياسات تركيا.

ومع الأسف فإن الهجمات التي تشنها الجماعات غير المشروعة دولياً في ليبيا ضد حكومة الوفاق الوطنية المشروعة دولياً تزعزع إستقرار وأمن المنطقة أجمع وتزيد من الهجمات التي تهدد الإنسانية وتؤدي إلى مصرع الالاف من الأناس الأبرياء وتؤدي كذلك إلى تهجيرهم من أراضيهم. إن أخذ التدابير اللازمة جراء هذه التطورات التي تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة وتزعزع سيادة الدولة الليبية إنما هو في غاية الأهمية من ناحية إستقرار المنطقة وتأسيس مناخ السلام والطمأنينة.

من حيث استخدام مصادر الطاقة في شرقي المتوسط فإن قبرص اليونانية تهدف للسيطرة على مصادر الطاقة لوحدها عن طريق إبعاد تركيا وقبرص التركية. إن قبرص اليونانية التي لا تقترب من تقاسم القوة بناءً على المساواة السياسية التي يشاركها فيها سكان الجزيرة القبارصة الأتراك تتجاهل حق القبارصة الأتراك في المصادر الجوفية من خلال أنشطتها الخاصة بالهيدروكربون وبشكل أحادي الجانب في شرقي البحر المتوسط. قبرص اليونانية التي هي في موقف تنتهك فيه حقوق تركيا الخاصة بالجرف القاري حسب القوانين الدولية والمسجلة لدى الأمم المتحدة قد قسمت المنطقة الجنوبية إلى ١٣ قسماً وتسعى للحصول على التراخيص اللازمة للقيام بالتقيب والحفر لإستخراج النفط والغاز الطبيعي في الجزيرة.

أبرمت قبرص اليونانية منذ عام منذ عام ٢٠٠٣ اتفاقيات بشأن ترسيم الحدود البحرية مع الدول المجاورة لجزيرة قبرص وتمنح تراخيص وامتيازات للمشاركة في أنشطة التنقيب عن النفط / الغاز الطبيعي في الحدود البحرية للجزيرة.

وبسبب الدخول في مرحلة غير محقة وغير عادلة من التقاسم على المستوى الدولي في منطقة شرقي المتوسط دخلت تركيا في مرحلة إستخدام جميع حقوقها المشروعة من الاتفاقيات االدولية. وبناء على دعوة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قدم رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبي فايز السراج مع الوفد المرافق له بزيارة رسمية إلى تركيا. ومن خلال الاجتماعات التي عُقدت في اسطنبول خلال الزيارة نوقشت العلاقات الثنائية والجهود المبذولة لإيجاد حل للأزمة في ليبيا وتم توقيع «مذكرة التفاهم للتعاون الأمني والعسكري» و «مذكرة التفاهم بشأن ترسيم صلاحيات المساحات البحرية» والتي تهدف إلى الحفاظ على حقوق البلدين المتولدة من القوانين الدولية.

البرفسور الدكتور/ فخر الدين ألطون
رئيس إدارة الاتصال بالجمهورية التركية

١- الأهمية الجيوسياسية لشرقي المتوسط

يتمتع البحر الأبيض المتوسط الذي استضاف العديد من الحضارات لعدة قرون بأهمية استراتيجية بسبب موقعه بين القارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) وكما يستضيف أكثر طرق التجارة قيمة في العالم بمساحته ٢٫٩ مليون كيلومتر مربع ، حيث يحتوي على نقاط ربط مهمة مثل قناة صقلية المتوسطية ومضيق جبل طارق وقناة السويس والمضايق التركية.

ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى شرق وغرب البحر المتوسط مع الخط الفاصل بين رأس بون في تونس ورأس صقلية ليليبو وهناك ٢٠ دولة لديها سواحل على هذا البحر حيث أن إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وسلوفينيا ومالطة والبوسنة والهرسك وألبانيا وتونس والمغرب والجزائر هي البلدان الساحلية على غربي البحر المتوسط بينما تركيا وقبرص التركية ليبيا واليونان وسوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين-غزة وقبرص اليونانية هي الدول الوقعة على شرقي سواحل المتوسط.

استمرت أهمية البحر المتوسط في الزيادة في كل مرحلة من مراحل التاريخ ففي هذا السياق تم تسمية حوض ليفياثان الذي يوصف بأنه شرقي البحر الأبيض المتوسط باعتباره مركز التجارة العالمية على مر التاريخ وقد كان واحداً من أهم النقاط في جغرافية البحر الأبيض المتوسط بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي. لهذا السبب وقعت العديد من الحروب المعروفة والتي يمكن اعتبارها نقاط تحول في التاريخ حيث اندلعت هذه الحروب بفكرة السيطرة على هذه الجغرافيا.

فرنسا
SWITZERLAND
AUSTRIA
HUNGARY
SLOVENIA
CROTIA
ROMANIA
MOLDOVA
UKRAINE
روسيا
MONACO
SAN MARINO
BOSNAI AND HERZEGOVINA
SERBIA
ANDORRA
البرتغال
اسبانيا
ايطاليا
MONTENEGRO
KOSOVO
BULGARIA
MACEDONNIA
ALBANIA
BALEAR ISLANDS
تركيا
اليونان
Gibraltar (U.K.)
Ceuta (SPAIN)
Sicilia
سوريا
MALTA
لبنان
المغرب
تونس
إسرائيل
الأردن
الجزائر
ليبيا
مصر
0
300 km
0
300 mi

واليوم يُرى أن البحر المتوسط يعاني من نزاع جغرافي واقتصادي ديناميكي وإستراتيجي بسبب الممرات المهمة وموارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي...إلخ) المكتشفة في السنوات الأخيرة. حيث حولت هذه المصادر الجغرافية، السياسات المتوسطية إلى مركز جديد للصراع العالمي والإقليمي على السلطة. وتتزايد الأهمية الجيوسياسية لشرقي المتوسط يوما بعد يوم لثلاثة أسباب:

· بالإضافة إلى احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زاد الصراع على الطاقة في احتياطي الغاز الطبيعي الجديد المكتشف في شرقي البحر الأبيض المتوسط من الأهمية الجغرافية السياسية والجيولوجية لحوض البحر المتوسط.

· تعد منطقة شرق المتوسط نقطة تقاطع مهمة كطريق لنقل وعبور صادرات الطاقة إلى الغرب من الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين وتتمتع المنطقة بموقع استراتيجي بفضل خطوط أنابيب النفط والغاز الحالية وكذلك المخطط لها. وتلعب المنطقة دوراً مهماً في نقل الطاقة العابرة ويتم نقل ملايين براميل النفط الخام إلى الأسواق الغربية من خلال هذه الجغرافيا.

· أدت الحرب الأهلية في سوريا والصراعات والخلافات المستمرة هناك وخاصة في منطقة ليفياثان، إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى مركز جذب عسكرية مما أدى إلى جلب الجهات الفاعلة الدولية لقواها العسكرية وأصبح البحر المتوسط أحد أكثر المناطق كثافة في القوى العسكرية.

هذا الوضع يجعل جميع الدول تدخل في سباق السلطة وتتنافس على المنطقة من أجل أمن واستمرارية الطاقة. وبالتوازي مع التطورات الحاصلة في الطاقة في الشرق الأوسط منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين، تحولت السياسات الجغرافية لحوض البحر المتوسط باتجاه منطقة شرقي المتوسط وتحولت العيون إلى هذه المنطقة اعتباراً من عام ٢٠٠٠ كما زادت موارد الهيدروكربون المكتشفة قبالة جزيرة قبرص من أهمية المنطقة وبسبب أحواض الطاقة الجديدة المكتشفة والمحتمل اكتشافها لا تزال هناك بعض المشاكل المستمرة بين الدول المطلة على سواحله.

٢- استيعابية شرقي المتوسط من الهيدروكربون

وفقًا للتقرير الذي نشره مركز المسح الجيولوجي الأمريكي (هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية/USGS-٢٠١٠):

· تشير التقديرات إلى وجود ٣,٤٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و ١,٧ مليار برميل من النفط في منطقة حوض ليفياثان أفروديت التي يقع بين فلسطين/ إسرائيل وقبرص ولبنان وسوريا.

· تشير التقديرات إلى وجود ١,٨ مليار برميل من النفط و ٦,٣ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و ٦ مليارات برميل من احتياطي الغاز الطبيعي السائل لحوض دلتا النيل.

· تشير التقديرات إلى وجود احتياطي نفطي قدره ٨ مليار برميل حول جزيرة قبرص وهناك ٣,٥ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في المنطقة المحيطة بجزيرة قبرص والتي تقع في الجنوب الشرقي من جزيرة كريت وتسمى هيريدوت.

· بناءً على الأرقام الواردة في التقرير المذكور يقدر إجمالي احتياطي الطاقة في شرقي البحر المتوسط بما يقرب من ٣٠ مليار برميل من النفط حيث أن القيمة السوقية الإجمالية المقدرة لذلك هي ١,٥ تريليون دولار.

بالإضافة إلى ذلك،

· الشركة التي تحمل اسم (نوبل للطاقة) والتي تعمل في المنطقة بتصاريح البحث الصادرة عن إدارة قبرص اليونانية أعلنت أنها اكتشفت حوالي ٤٠ تريليون متر مكعب من الغاز حتى الآن في المنطقة الممتدة إلى الشرق وتم إستكشاف ٣ تريليونات متر مكعب من الغاز الطبيعي.

· يذكر أن هناك احتياطياً للهيدروكربون يعادل ٦٠ مليار برميل من النفط في البحر المتوسط بقيمة إجمالية قدرها ٣ تريليون دولار.

· وهذا يعني تلبية احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي لـ ٥٧٢ عام بينما يلبي احتياج أوروبا للغاز الطبيعي لمدة ٣٠ عاما.

· تبلغ كمية الغاز الطبيعي المؤكدة في حقول ليفياثان وتمار في إسرائيل حوالي ٧٠٠ مليار متر مكعب وتشير التقديرات إلى أن هذا يمكن أن يصل إلى ١,٨ تريليون متر مكعب.

· إن الكمية المؤكدة البالغة ٤٥٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في حقل ليفياثان كبيرة بما يكفي ٢٥ دولة أوروبية لمدة ٦ سنوات ويسري هذا المعدل فقط على كمية الغاز الطبيعي المتبقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل.

وفقا لاتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة فإن الدول التي تقع على سواحل شرقي البحر المتوسط وهي تركيا وقبرص ومصر ولبنان وسوريا وفلسطين (غزة) وإسرائيل وقبرص اليونانية لها حقوق على احتياطات الطاقة في المنطقة.

في هذا السياق تقوم بعض الدول بأنشطة استكشاف المواد الهيدروكربونية في شرقي البحر المتوسط وكذلك الشركات الكبرى العاملة في المنطقة. ومن هذه الشركات الشركة التركية للنفط (TPAO) وشركة اكسون موبيل الامريكية ونوبل وتوتال الفرنسية واييني الايطالية وكوغاز الكورية الجنوبية وقطر للبترول وبي جي البريطانية والشركات ديليك وأفنير الإسرائيلية.

إن قبرص اليونانية واليونان تجادل بنهج غير واقعي وغير معقول وغير عادل بأن جميع الجزر تلقائياً تتبع لها من حيث الجرف القاري وكأنها عائدة لها كمنطقة اقتصادية خالصة.و من خلال هذا النهج يكشف الثنائي اليوناني وقبرص اليونانية عن الادعاء بأن هناك حدوداً بحرية بين ميس وجزر قبرص في محاولة لعكس مطالبات الجرف القاري/ المنطقة الاقتصادية الخالصة المزعومة على أنها حدود خارجية للاتحاد الأوروبي من خلال استغلال عضويتها للاتحاد الأوروبي.

كانت قبرص اليونانية منذ عام ٢٠٠٣ تتعاقد على اتفاقيات الترسيم البحري مع الدول المجاورة لجزيرة قبرص وتمنح تراخيص امتياز للمشاركة في أنشطة استكشاف النفط / الغاز الطبيعي في الجزيرة. إن ما يُزعم عن تراخيص المساحات البحرية التي تمنحها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري لتركيا.

ساحات التراخيص المتعلقة بالهيدروكربون لتركيا ولقبرص التركية ولقبرص اليونانية

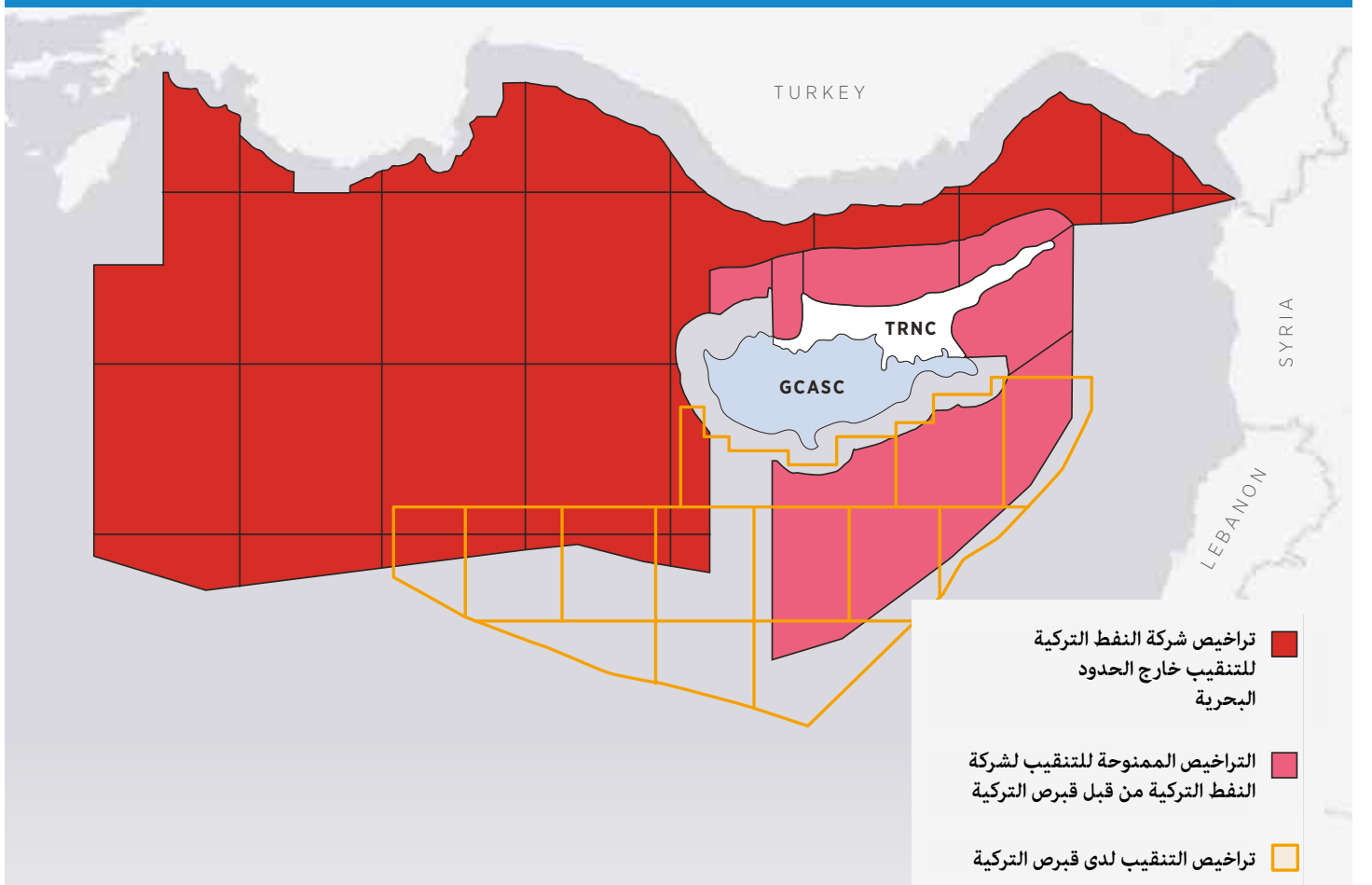

٣- وضع تركيا في موضوع شرقي المتوسط

موقف تركيا في شرقي البحر المتوسط باعتبارها البلد الذي يتمتع بأطول خط ساحلي في شرقي البحر الأبيض المتوسط يصوغ سياساتها المتعلقة بالجرف القاري والمواقف والجهود المبذولة لحماية الحقوق الأساسية للقبارصة الأتراك المالك المشارك لجزيرة قبرص وفقًا للقانون الدولي ويمكن لنا في هذا السياق تلخيص سياسة تركيا تجاه المنطقة بإيجاز على النحو التالي:

· تركيا مستمرة وبحزم في الحفاظ على الجرف القاري وحقوقها البحرية .
· باستثناء قبرص اليونانية تركيا مستعدة للحوار مع جميع الدول في ترسيم الحدود البحرية .
· يمكن التعامل مع موضوع الترسيم في غرب قبرص بعد حل المشكلة القبرصية.
· سوف تستمر تركيا بحزم في حماية حقوق القبارصة الأتراك الأصحاب المشاركين في الجزيرة لحين الوصول إلى ضمانتها.

FATİH

٣-١ الجرف القاري لتركيا في شرقي المتوسط

إن لتركيا الحقوق السيادية والمصالح المشروعة في جزيرة قبرص إلى الغرب وإلى الشمال من منطقة البحر. وفي هذا السياق قدمت تركيا لأول مرة للأمم المتحدة في ٢ مارس ٢٠٠٤ مذكرتها وتبعتها الرسالة ومذكرة التأكيد في عدة مناسبات وحيث تفيد هذه المذكرات وتؤكد أن مساعي قبرص اليونانية حول ترسيم المناطق البحرية مرفوض تماماً. وخصوصاً أن المنطقة الواقعة على خطوط طول ٣٢ ١٦ ‹١٨› ‹ من الجزيرة شرقا هي الحقوق البحرية المشروعة لتركيا. ولقد تم الكشف عن أن محاولات قبرص اليونانية لإحداث الأمر الواقع من خلال إجراءاتها أحادية الجانب في شرق البحر المتوسط لن يتم قبولها. وأخيراً تم إرسال الرسالة المؤرخة في ١٨ مارس ٢٠١٩ بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

إن وجهة نظر تركيا تجاه الجرف القاري في منطقة شرقي المتوسط هو على الشكل التالي:

إن الجرف القاري لتركيا يبدأ من نقطة انتهاء حدودها البرية مع سوريا من نقطة البحر(الجرف القاري يمتد حتى ١٢ ميلا بحرياً) ومن خلال الاتفاقية التي وقعت بين تركيا وقبرص التركية في سبتمبر ٢٠١١ حول الجرف القاري لتحديد حد الجرف القاري في جزيرة قبرص إلى الشمال ومن غرب خطوط الطول (٣٢ ١٦‘ ١٨“) لم يتم ترك مناطق الصلاحيات البحرية للجزيرة على إعتبار حدودها الغربية) وهذا الخط يمتد على طول الخط العرضي بين تركيا ومصر وفي هذا السياق يتم قبول المنطقة التي يصل طولها إلى ٢٨ خط طول شرقًا بأنها جرف قاري تركي ويتم تنفيذ ممارسات الدول ذات السيادة وفقًا لهذه السياسة.

بالنسبة لتركيا فإن النقطة التي سيصل إليها إمتداد الجرف القاري التركي في غرب الخط الطولي ٢٨ مرتبط بمدى نتائج الاتفاقيات الحقانية المتعلقة بترسيم الصلاحيات البحرية التي ستكون بين جميع الدول ذات الشواطئ المشتركة في البحر المتوسط وبحر إيجة.

الخريطة التي تظهر الجرف القاري لتركيا

- الخريطة التي تظهر إدعاءات اليونان وقبرص اليونانية حول الجرف القاري

- الخريطة التي تظهر الجرف القاري لتركيا وكذلك إدعاءات اليونان وقبرص اليونانية

تركيا كبلد لديه أطول ساحل في شرقي البحر الأبيض المتوسط مصممة وبقوة لحماية حقوق ومصالح جرفها القاري وليس من الصحيح ربط هذه المشكلة مباشرة بقضية قبرص. وفي الواقع فإن تركيا مستمرة في عمليات التنقيب والحفر في منطقة الجرف القاري والذي منحت حقوق التنقيب هذه لشركة النفط التركية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ وكما أن حقوق الجرف القاري هذه مسجلة لدى الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٤. وحالياً فإن سفينة (فاتح) للتنقيب والحفر مستمرة في أعمالها في منطقة الجرف القاري التركي.

في هذا السياق فإن ادعاءات قبرص اليونانية المتعلقة بانتهاك المناطق الاقتصادية الخالصة لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وفي الواقع المنطقة التي تحفر بها سفينة (الفاتح) في المنطقة التي بين تركيا وبين الجزيرة القبرصية لم يتم تحديد صلاحياتها بأية اتفاقيات. لذا لا يمكن لقبرص اليونانية أن تقوم بتعريف هذه المنطقة وكأنها منطقة إقتصادية خالصة خاصة بها.

إن نهج تركيا بشأن هذه المسألة يتماشى مع القانون الدولي. وفي قانون البحار عندما يتم الترسيم فإذا كان وجود الجزر يضر بحقانية ترسيم الحدود فإن منح الجرف القاري أو المناطق الاقتصادية الخاصة تقل نسبته بالقياس مع الأرض الأم وحتى أنه في بعض الحالات تكون هذه النسبة صفراً. فلا يوجد قطعياً في القانون الدولي وسيلة كوسيلة تحديد المسافة بشكل آلي. وقد اعتمد القانون الدولي المكتوب والإجتهاد القانوني الدولي **بشأن هذه المسألة موضوع «التحديد بحقانية» كمبدأ أساسي.** فطريقة التحديد هي إما إبرام اتفاقيات ثنائية لا تنتهك حق الأطراف الثالثة أو أن يتم تقديم هذه المسألة إلى القضاء الدولي. على سبيل المثال، فإن الاتفاقية التي أجرتها قبرص اليونانية مع مصر هي لاغية كون قضية قبرص التركية بالنسبة إلى تركيا وكذلك هي **باطلة من حيث القانون البحري لمخالفتها الجرف القاري العائد لتركيا.** فموضوع الترسيم البحري يمكن فقط التحدث عنه بعد أن يتم حل القضية القبرصية وكذلك بعد تأسيس دولة يمكن لتركيا أن تتخاطب معها.

القاعدة القانونية الأساسية في اتفاقيات الحدود البحرية الثنائية

الاتفاقيات الخاصة بالحدود البحرية يجب أن لا تنتهك حقوق ومصالح الأطراف الثالثة.

الخط الحدودي في الاتفاقيات الثنائية البحرية يجب أن يقف عند نقطة عدم التداخل مع استيعابية الطرف الثالث.

فيما يلي بعض القرارات القضائية الدولية التي يتم اتخاذها وفقًا للقانون الدولي والتي توضح أن الجرف القاري وكذلك المناطق الاقتصادية الخالصة الممنوحة بنسبة أقل أو بما يحاط بالجزر وذلك عند حدوث الاختلافات حول هذه المواضيع:

- محكمة العدل الدولية/ ٢٠١٢ نيكاراغوا- كولومبيا
- ١٩٩٢ كندا - فرنسا (سانت بيير وميكلون)
- محكمة العدل الدولية / ١٩٧٧-١٩٧٨ إنجلترا – فرنسا
- محكمة العدل الدولية / ١٩٨٥ ليبيا – مالطا
- ١٩٧١ اتفاقية تونس – إيطاليا
- اتفاقية بابوا غينيا الجديدة - أستراليا لعام ١٩٧٨

٣-٢ حقوق قبرص التركية

إن العامل الثاني لتشكيل موقف تركيا حول شرقي البحر الأبيض المتوسط هو موضوع قبرص التركية. حيث يشترك القبارصة الأتراك في ملكيتهم للجزيرة وحيث أن حماية حقوقهم الأساسية موجودة وفقاً للقانون الدولي الخاص بجزيرة قبرص. ففعاليات الترخيص التي منحتها قبرص التركية لشركة النفط التركية هي ضمن هذا الإطار. وكذلك فإن الفعاليات التي تقوم بها سفينة (ياووز) للحفر وسفينة (بربروس خير الدين باشا) للتنقيب الإهتزازي هي أيضاً داخل هذا الإطار. يجب وضع حقوق القبارصة الأتراك والتي لا يمكن التنازل عنها بخصوص مصادر الهيدروكربون تحت الضمان. وقد أكدت تركيا في جميع اللقاءات الرسمية وعلى رأسها مع دول الإتحاد الأوروبي بأن جميع المواقف التي تهمش قبرص التركية سوف تكون بغير نتيجة.

من الواضح أنه أثناء اتخاذ أي قرار بشأن الثروة المشتركة للجزيرة ينبغي إشراك القبارصة الأتراك في الآليات التي تتخذ بها هذه القرارات. لذا فإنه **في الواقع قدمت قبرص التركية اقتراحًا دقيقًا للغاية وفي الوقت المناسب في ١٣ يوليو ٢٠١٩ ويفيد هذه الاقتراح بدعم تركيا الكامل للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين كشركاء على قدم المساواة في الجزيرة في الحقوق المتساوية للموارد الهيدروكربونية لديهم ويطمح الاقتراح لأن يتعاونوا بينهم بما في ذلك تقاسم الإيرادات والاستفادة معا في وقت واحد من هذه المصادر.** ومع ذلك، رفضت إدارة قبرص اليونانية هذا الاقتراح البناء كما وسبق أن رفضته في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. إدارة قبرص اليونانية لا ترى في قضية الهيدروكربون عنصراً يجب أن يشاركها معه القبارصة الأتراك ولا اتخاذ القرارات معًا بهذا الخصوص.

سعى الجانب التركي لحد الآن لأن يصبح عنصر الموارد الهيدروكربونية عنصر «السلام والاستقرار» حول الجزيرة. إن تنفيذ هذا الاقتراح سيساهم في استتباب السلام والاستقرار وتطوير التعاون الإقليميين وسيخلق أرضية مناسبة لحل قضية قبرص. ومع ذلك ما إن لم يتم ضمان حقوق القبارصة الأتراك فإن شركة النفط التركية سوف تستمر بحزم في عمليات الحفر والتنقيب على أساس الترخيصات التي منحتها لها قبرص التركية.

تركيا تقف إلى جانب السلام والاستقرار في منطقة شرقي المتوسط. وتركيا التي لديها أطول خط ساحلي في البحر الأبيض المتوسط هي بمثابة مفتاح لأمن واستقرار المنطقة من الناحية الجيوسياسية. وفي هذا السياق، فإن اية مساع لشراكة أو لتعاون في المنطقة يتم فيه إقصاء تركيا فسوف تكلل بالفشل.

فعاليات شركة النفط التركية للتنقيب وحفر الآبار

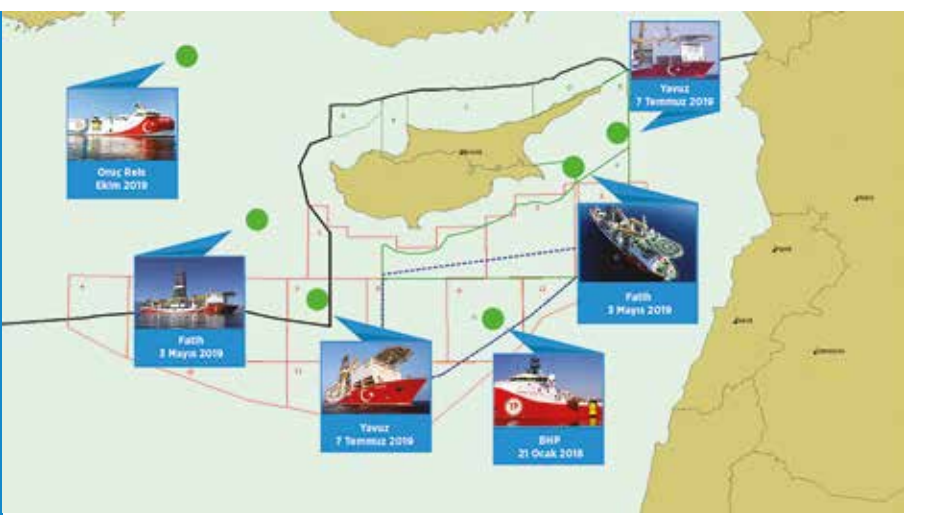

إطروحات تركيا حول شرقي المتوسط:

إن إطروحات تركيا حول شرقي المتوسط تعتمد على أساس القانون الدولي والقانون وقرارات المحاكم القائمة/ الاجتهادات القضائية وإلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق البحار وكذلك تستند على الاتفاقيات المماثلة التي تمت بين الدول عبر التاريخ.

لا يمكن تطبيق مفهوم سواحل الأرض الأم على الجزر. فالجزر التي تقع على الجانب الآخر من الخط العرضي بين الأرضين الرئيسيين لا يمكنها إنشاء منطقة صلاحية بحرية بخلاف المياه الإقليمية، وتؤخذ أطوال واتجاهات السواحل في الاعتبار عند حساب مناطق الصلاحية البحرية. وعلى الرغم من كل هذه المواد من القانون البحري، فإن اليونان وقبرص اليونانية تأخذ نهجاً متطرفاً من خلال العمل لتوسيع مناطق الصلاحيات البحرية وبهذه الطريقة تنتهك حقوق جميع الدول في المنطقة بما في ذلك تركيا. فعلى سبيل المثال فإن جزيرة (ميس) ذات المساحة ١٢ كم مربع والتي تبعد عن السواحل التركية ٢ كم قد أستحوذت حسب الإدعاءات اليونانية على مساحة للصلاحيات البحرية تبلغ ٤٠٠٠ ضعفاً من مساحتها نفسها.

ملكية الحق والترسيم ليست الشيء نفسه.

فالجرف القاري/ ترسيم الصلاحيات البحرية لا يقام على أساس «المسافة المتساوية» بل على مبدأ «الحقانية» (قانون الأمم المتحدة رقم ٧٤- ٨٣ بخصوص رسم الحدود البحرية)

يمكن إعطاء تأثير صفري (المياه الإقليمية فقط) إذا كان موقع الجزر (في حال وقوعها على الجانب الخطأ من الخط العرضي بين البر الرئيسي) وطولها الأمامي قصير ومقاطع البر الرئيسي للجرف القاري حيث يتم منح فقط حدود مياهها الإقليمية. هناك العديد من قرارات المحاكم والممارسات الحكومية التي تدعم هذا الموقف.

نتيجة نهج اليونان وقبرص اليونانية المتطرف من خلال اتفاقية قبرص اليونانية مع مصر عام ٢٠٠٣ تم انتهاك حقوق تركيا وكذلك من خلال اتفاقية قبرص اليونانية مع إسرائيل عام ٢٠١٠ تم انتهاك حقوق لبنان.

لقد خسرت إسرائيل ولبنان ومصر مساحات بحرية من جراء اتفاقاتها مع قبرص اليونانية عوضاً عن تركيا.

فيما يتعلق بالمناطق البحرية فإن الاتحاد الأوروبي له موقفًا متحيزًا على الرغم من أنه لا يتمتع بسلطة وحق وهو يعمل كسلطة استئناف. ليس للاتحاد الأوروبي أية صلاحية في عملية ترسيم الحدود البحرية ويجب أن يظل محايدًا فيما يتعلق بالمناطق البحرية المتداخلة.

سوف تستمر تركيا في التعبير عن أن الاتفاقيات الدولية التي وقعها القسم اليوناني متصرفاً بإسم الجزيرة كاملة إنما هي انتهاك للحقوق ما لم تحل القضية القبرصية وما لم يتم الاتفاق بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

٤- مواقف الإتحاد الأوروبي واليونان وقبرص اليونانية فيما يتعلق بشرقي المتوسط

٤-١ الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي عمليات التنقيب والحفر التي تقوم بها تركيا من أجل مصالحها ومصالح القبارصة الأتراك بأنها عمليات غير قانونية. وقد شدد مجلس الاتحاد الأوروبي من ناحية على أن المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري يجب أن يكونا محددان من خلال الحوار والتفاوض بحسن النية، وفقًا لمبادئ «التوافق مع القانون الدولي» و «علاقات حسن الجوار». ومن ناحية أخرى يعتمد الإتحاد الأوروبي إدعاءات إدارة قبرص اليونانية وهذه الإدعاءات بحجة «التضامن مع العضوية» ومحاولة فرضها على تركيا إنما هو انعكاس بأن الاتحاد الأوروبي لن يبق محايداً لقضايا شرقي المتوسط بالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي لا يشير أبداً إلى القبارصة الأتراك في القرارات التي يتخذها.

إن قرار مجلس الاتحاد الأوروبي المتخذ في ديسمبر ٢٠١٩ بشأن مذكرة التفاهم الخاصة بين تركيا وليبيا والخاصة بترسيم المناطق البحرية في شرقي المتوسط يفيد بأن هذه المذكرة تنتهك سيادة الدول الثالثة ولا تتوافق مع القانون البحري وأنها لا يتمخض عنها نتيجة قانونية بالنسبة للدول الثالثة.

FATIH
H
22
12.8
22
22

بيد أن الاتحاد الأوروبي لا يتمتع بأي سلطة لترسيم مناطق الاختصاص البحري فالاتحاد الأوروبي ليس محكمة دولية وفي هذا السياق فإنه لا يمكن إعطاء حكم في الاتحاد الأوروبي حول شرعية هذا الإجراء وفقا للمذكرة الموقعة بين ليبيا وتركيا. ووفقاً للقانون الدولي فإن الإتحاد الأوروبي لا يمكن له بأن يصف الفعاليات التي تقوم تركيا بالتنقيب عن الهيدروكربون بأنها فعاليات غير قانونية. لذا فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن يبق محايداً في موضوع تداخل مناطق الصلاحيات البحرية.

ومع ذلك وعلى الرغم بأن إدارة قبرص اليونانية لا تمتلك أية صلاحيات وكأنها تمثل الجزيرة بأكملها فإن الاتحاد الأوروبي قد سكت عن الاتفاقيات التي وقعتها هذه الإدارة في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ مع دول المنطقة والتي تتنافى مع حقوق تركيا وحقوق القبارصة الأتراك. وكما أن الإتحاد الأوروبي قد أبعد أنظاره عن غصب اليونان لحقوق ليبيا الخاصة بالجرف القاري في المنطقة

٤-٢ اليونان

تدعي اليونان أن خط جزر كريت وكاسوت وكارباثوس وورودس وميس في شرقي البحر المتوسط هي أيضًا جزء من البر الرئيسي لليونان. ووفقا لهذا الادعاء يقترح أن هذه الجزر يمكن أن يكون لها مياهها الإقليمية الخاصة بها والمناطق الإقتصادية الخالصة وأنها تقيد الخط البحري على أساس الخط الأوسط بين الجزر التي تشكلها الجزر والأناضول. ويرغب اليونان في إطار هذا المفهوم في الترخيص لاتفاقية ترسيم مع دول المنطقة وخاصة مع إدارة قبرص اليونانية وكما تبذل اليونان إسوةً بادارة قبرص اليونانية جهوداً إلى إبعاد تركيا وكذلك قبرص التركية إلى خارج معادلة الطاقة في المنطقة.

لم تدخل اليونان تركيا في مشروع خطوط أنابيب شرقي المتوسط البحرية التي أجرته مع قبرص اليونانية. القمة الثلاثية بين اليونان وقبرص اليونانية ومصر مستمر من عام ٢٠١٤. ولقد تم إقامة القمة الثلاثية السادسة بين اليونان وقبرص اليونانية ومصر بتاريخ ١٠ اكتوبر ٢٠١٨. وفي البيان الذي صدر نتيجة للقمة تم العطف والإشارة إلى الطبيعة العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتم التوصل إلى توافق في الآراء بين البلدان المذكورة لمواصلة المفاوضات نحو ترسيم حدود بحرية مشتركة في المناطق المناسبة.

الحدود البحرية المزعومة لليونان- قبرص اليونانية -مصر والمعروفة بـ «خارطة إشبيليا» على طول خط جزر رودوس، كارباثوس وكريت، وكذلك المراد تأسيسها موضع التنفيذ في مساحات الصلاحيات البحرية لليونان ولقبرص اليونانية والتي تهدف إلى حساب المنطقة امتدادا الى خليج أنطاليا فكل هذه الأهداف إنما هي انعكاس للسياسات المهيمنة لليونان ولقبرص اليونانية.

٤-٣ قبرص اليونانية

من حيث استخدام مصادر الطاقة في شرقي البحر الأبيض المتوسط فإن قبرص اليونانية تسعى إلى إقصاء تركيا وجمهورية قبرص التركية عن مصادر الطاقة. قبرص اليونانية التي لا تقترب من مبدأ المساواة في تقاسم السلطة مع القبارصة الأتراك وتتجاهل الحقوق الأساسية لهم على الموارد الطبيعية من خلال أنشطة الهيدروكربون وتتعامل أحادية الجانب في شرقي البحر المتوسط. إن هذا الموقف الذي ينتهك حقوق تركيا أيضاً القانونية المشار إليها في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجرف القاري وحيث قامت قبرص اليونانية بتقسيم منطقة جنوب الجزيرة إلى ١٣ قسماً وتسعى نحو التراخيص المتعلقة بالتنقيب والحفر للغاز الطبيعي والنفط.

كانت قبرص اليونانية منذ عام ٢٠٠٣ تتعاقد على اتفاقيات الترسيم البحري مع الدول المجاورة لجزيرة قبرص وتمنح تراخيص امتياز للمشاركة في أنشطة استكشاف النفط / الغاز الطبيعي في مناطق الصلاحيات البحرية للجزيرة.

وقعت قبرص اليونانية للمرة الأولى اتفاقية ترسيم المناطق الإقتصادية الخالصة مع مصر في عام ٢٠٠٣. وجزء من خط الحدود في الاتفاق ينتهك الجرف القاري في البحر الأبيض المتوسط الخاص بتركيا. ولذلك تركيا قامت بإرسال رسالة إلى الأمم المتحدة يوم ٢ مارس ٢٠٠٤ ومذكرة بتاريخ٤ أكتوبر ٢٠٠٥، مفادها بأن مساعي قبرص اليونانية في ترسيم المناطق البحرية لا يمكن القبول بها وأنه خلال هذا الاتفاق قد تم خسارة قسم من المناطق البحرية لمصر وأن هذا الخسارة يمكن أن تعالج عن طريق الاتفاق الثنائي الذي يمكن أن يتم بين تركيا ومصر.

وقعت قبرص اليونانية اتفاقية تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة مع لبنان في عام ٢٠٠٧. وقد أوضحت تركيا للبنان بالتفصيل الحجج في سياق القانون البحري وأفهمتها بأنه يمكن أن يتم اتفاق آخر يمُكن لبنان من الحصول على مساحات صلاحية أكثر.هذه الاتفاقية لم يتم التصديق عليها من قبل الجانب اللبناني ولم يتم تنفيذها بسبب النزاع على الحدود البحرية لإسرائيل.

أخيرًا وقعت قبرص اليونانية اتفاقية ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل في عام ٢٠١٠. وقد خلقت الاتفاقيات التي وقعتها قبرص اليونانية مع لبنان وإسرائيل مشكلة حدودية جانبية على البحر لكلا البلدين الذين تقدما باعتراضات رسمية إلى الأمم المتحدة.

الأقسام المرقمة ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من مناطق الترخيص المزعوم بها من قبل قبرص اليونانية تتداخل جزئيًا مع الجرف القاري الخاص بتركيا. تركيا تعترض على اتفاقية قبرص اليونانية مع مصر لعام ٢٠٠٣ بخصوص ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة بسبب مسألة قبرص بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية تنتهك حقوق تركيا في الجرف القاري الخاص بها. أما ما يخص اتفاقية قبرص اليونانية مع لبنان وكذلك بين قبرص اليونانية وإسرائيل فإن تركيا تعترض على هذه الاتفاقيات بسبب المسألة القبرصية وتقوم باعتراضها بالتنسيق مع قبرص التركية.

حدود الجرف القاري/ المناطق الاقتصادية الخالصة المتداخلة في المنطقة

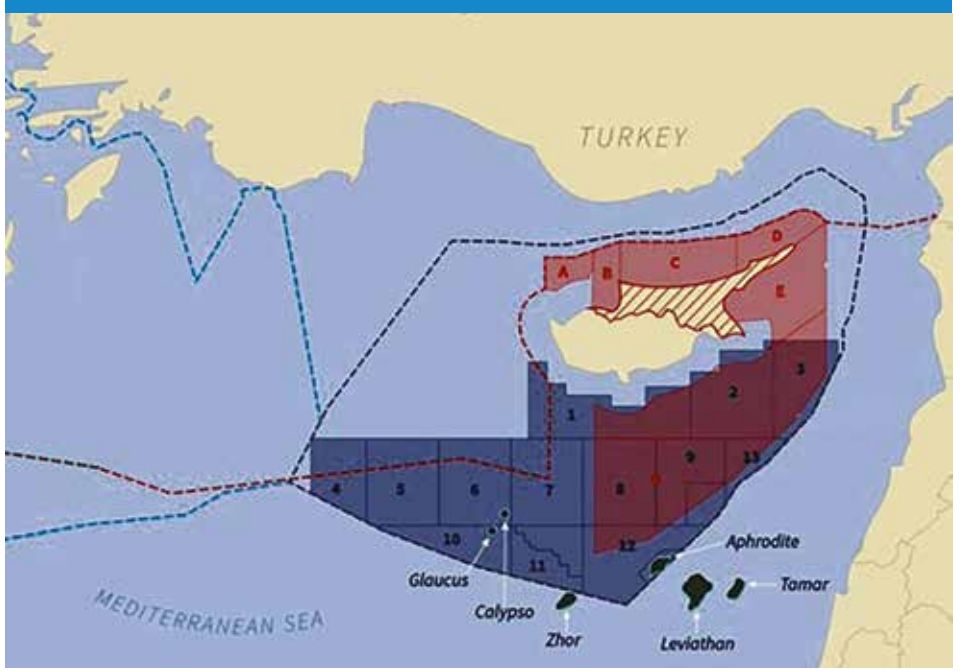

٥- مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا

٥-١ الوضع السياسي العام في ليبيا

من أجل إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا وتحقيق الاستقرار في البلاد تم التوقيع على اتفاق ليبيا السياسي في عام ٢٠١٥ في المغرب في إطار العملية التي تقودها الأمم المتحدة. وتم الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني التي تم إنشاؤها على أساس هذا الاتفاق باعتبارها الحكومة الشرعية التي تمثل ليبيا بأكملها أمام المجتمع الدولي وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٩.

تركيا أيضاً تدعم هذه المرحلة الانتقالية لحكومة الوفاق الوطني والتي هي مستمرة في أعمالها في طرابلس. أما في شرق ليبيا هناك أيضًا حكومة تدعى «الحكومة الانتقالية» برئاسة عبد الله السني مدعومة من ما يسمى بالجيش الوطني الليبي تحت قيادة خليفة حفتر وهذه الحكومة المزعومة ليس لها شرعية دولية بمنظمور الأمم المتحدة.

٢-٥ خطوة تاريخية: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا بخصوص ترسيم مناطق صلاحيات المساحات البحرية

بناء على دعوة من رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان بتاريخ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ قام رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج ووزير الخارجية سيالة ووزير الداخلية فتحي باش آغا بزيارة رسمية لتركيا. خلال الاجتماعات التي عقدت في اسطنبول، نوقشت العلاقات الثنائية والجهود المبذولة لإيجاد حل للأزمة في ليبيا. وتم توقيع «مذكرة التفاهم للتعاون الأمني والعسكري» و «مذكرة التفاهم بشأن ترسيم صلاحيات المساحات البحرية» والتي تهدف إلى الحفاظ على حقوق البلدين المتولدة من القوانين الدولية.

مذكرة التفاهم المتعلقة بترسيم صلاحيات المساحات البحرية تم المصادقة عليها من البرلمان التركي (مجلس الأمة التركي الكبير) بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٩ في حين تم التصديق على مذكرة التعاون الأمني والعسكري بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٩.

وبفضل مذكرة التفاهم بشأن ترسيم حدود صلاحيات المساحات البحرية في شرقي المتوسط التي وقعت عليها تركيا فإنه من خلال ما أعلنته للأمم المتحدة بخصوص جنوب غرب الجرف القاري تم تحديد خط بمسافة ١٨,٦ ميلاً بحرياً. (الشكل A-Bيبين الخط المذكور).

تركيا بفضل مذكرة التفاهم هذه قد أعطت إجابة من الناحية السياسية والقانونية للسياسات التي تتعرض لها في البحر المتوسط والتي تهدف إلى أبقاء تركيا لوحدها وإقصائها.

وكما أن طبيعة هذه المذكرة تقدم الدعم لجميع إطروحات تركيا:

- مبدأ الحقانية / ترسيم الحدود على أساس الحق والعدالة
- عدم إنشاء الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة للجزر بشكل آلي.
- الأخذ بعين الاعتبار طول الجبهات
- منظور تركيا الساحلي وعدم قطع الجرف القاري.

تركيا التي أعلنت مراراً أنها مستعدة للحوار مع جميع دول المنطقة باستثناء قبرص اليونانية فيما يخص ترسيم حدود صلاحيات المساحات البحرية في شرقي المتوسط وبتوقيعها مذكرة التفاهم مع ليبيا قد أظهرت بشكل ملموس أكثر موقعها من ناحية حقوقها التي هي بالأساس لها فيما يخص ترسيم حدود صلاحيات المساحات البحرية في شرقي المتوسط.

تركيا التي وقعت مذكرة التفاهم مع ليبيا بخصوص ترسيم حدود صلاحيات المساحات البحرية في شرقي المتوسط مستمرة في سياساتها ومواقفها في إطار الشرعية والحقوق الدولية وكذلك التي لا ترفض الحلول السلمية والحوار وهي مستمرة كذلك في حماية حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك. إن مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مع ليبيا تعتبر من المكونات الأساسية لسياسات تركيا.

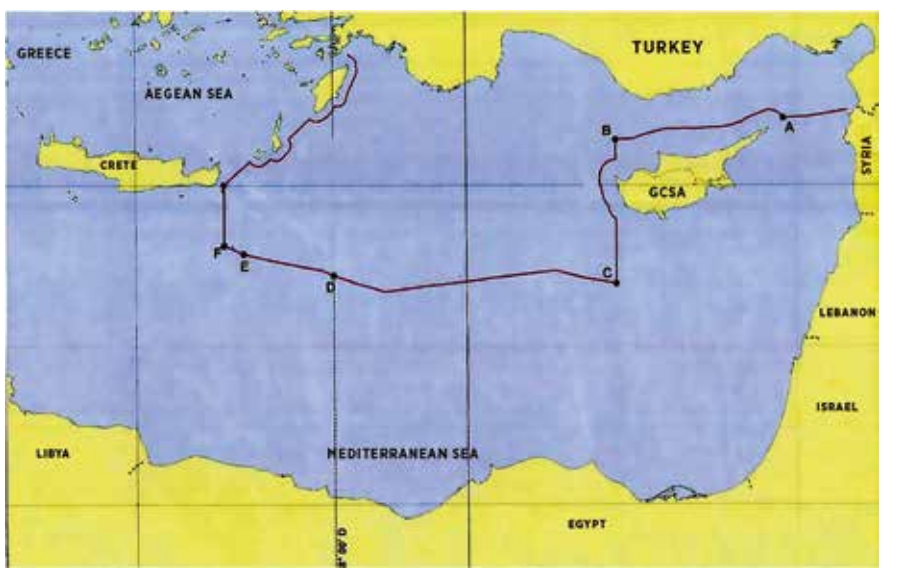

مذكرة التفاهم الخاصة
بترسيم
حدود المساحات
البحرية الموقعة بين
الجمهورية التركية
و
حكومة الوفاق الوطنية
الليبية

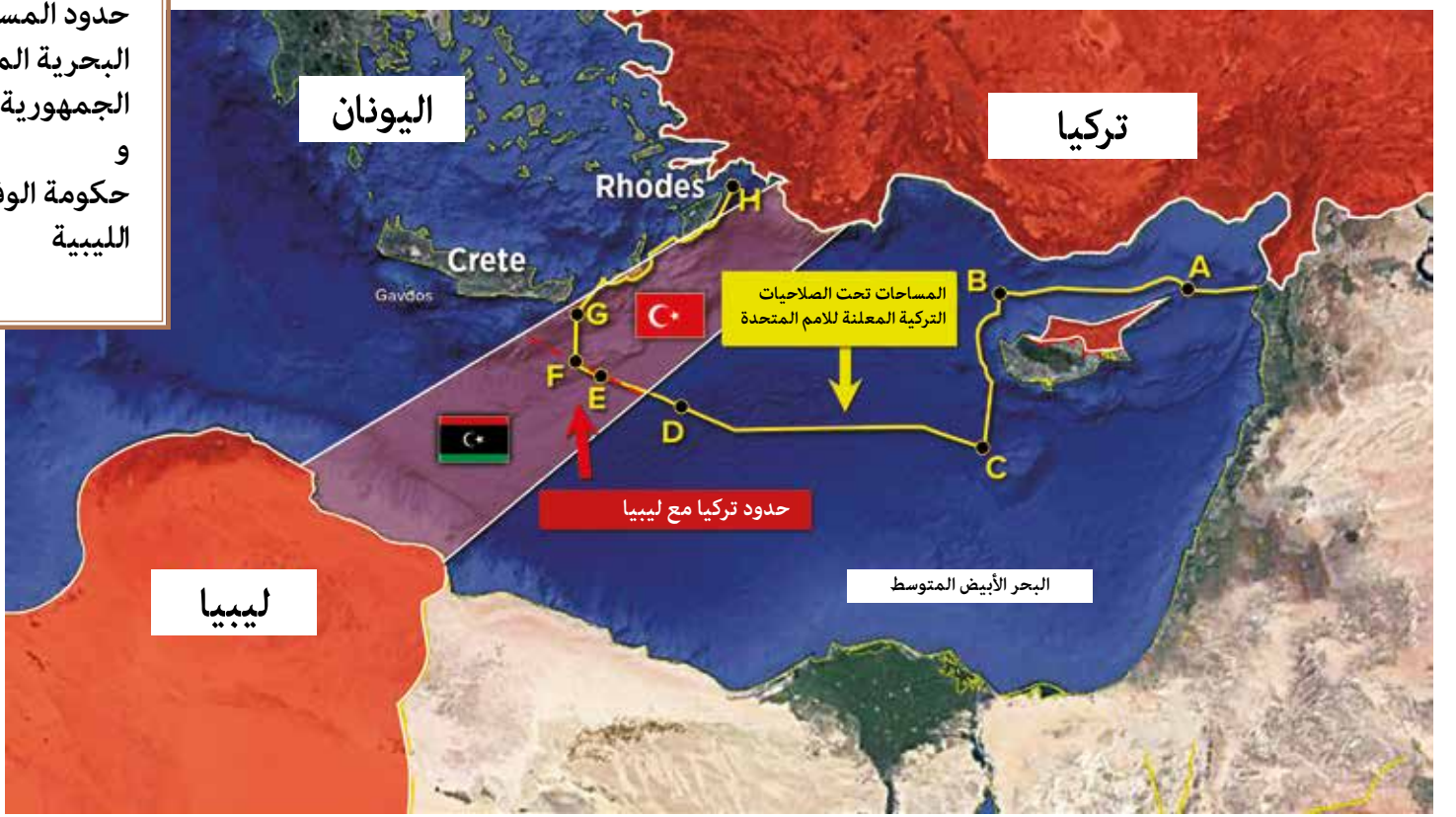

يمكن تلخيص المكتسبات التي تم الحصول عليها من خلال توقيع مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا والخاصة بترسيم حدود صلاحيات المساحات البحرية كما يلي:
تركيا للمرة الأولى وقعت على اتفاقية مع دولة مطلة على المتوسط غير قبرص التركية في مواضيع الجرف القاري/ المناطق الإقتصادية الخالصة.
إن هذه المذكرة إنما تمثل رداً قوياً على المبادرات التي ترمي إلى عزل تركيا سياسياً وإقصادياً وتحويطها في البحر الأبيض المتوسط.
تم حصول الدولتين على أساس شرعي من ناحية الحقوق والقانون فيما يتعلق بحقوقهم في البحر المتوسط.
تم الحفاظ على حقوق كلا البلدين في البحر المتوسط ووفقًا للوضع السابق في ليبيا فقد تحققت لها مكاسب في المساحات البحرية.
المذكرة حددت بوضوح الحدود الغربية لمساحات الصلاحيات البحرية التركية في شرق البحر المتوسط.
أوضحت تركيا من خلال هذه المذكرة بأنها لن تسمح بالأمر الواقع في المنطقة.
تم من خلال هذه المذكرة وضع سد أمام إحتمال لاتفاق بين اليونان ومصر وقبرص اليونانية. حيث أن مثل هكذا اتفاق سوف يقلل صلاحيات المساحات البحرية لتركيا من ١٨٦ ألف كيلومتر مربع إلى ٤١ ألف كيلومتر مربع.
رفضت تركيا من خلال هذه المذكرة الإطروحات الإنتهاكية لليونان ولقبرص اليونانية في محاولة لإعطاء جزيرة صغيرة مثل جزيرة (ميس) قدر ٤٠٠٠ ضعف مساحتها الحقيقية من صلاحيات المساحات البحرية.
المذكرة التي تم التوقيع عليها يمكن أن تمضي بالدول لأخرى لمراجعة حساباتها أو إطروحاتها القانونية تجاه الاتفاقيات التي وقعتها مع قبرص اليونانية.
أظهرت تركيا من خلال هذه المذكرة تمسكها بالحقوق البحرية الدولية والمعاملة الدبلوماسية وكذلك جددت نداءها للحوار ما عدا مع قبرص اليونانية.

٣-٥ المذكرة الخاصة بليبيا

إن الهجمات التي تنفذها المجموعات الغير شرعية ضد حكومة الوفاق الوطني في ليبيا التي تتمتع بالشرعية الدولية تقوض أمن واستقرار المنطقة بأسرها وتزيد من التهديدات ضد الإنسانية وتسبب في مقتل الآلاف من الأبرياء وهجرتهم. إن أخذ التدابير اللازمة ضد التطورات التي تزعزع سيادة الدولة الليبية والتي تخالف قرارات مجلس الأمن الدولي مهم للغاية لأجل استقرار المنطقة ولأمن المصالح القومية لتركيا.

ضمن هذا الإطار وبناءً على دعوة من الحكومة الشرعية في ليبيا تم قبول المذكرة المعنية في البرلمان التركي في ٢ يناير ٢٠٢٠ لإرسال قوات إلى ليبيا. وكما أن أهداف استخدام هذه المذكرة هي: «اتخاذ إجراءات ضد أي تهديد ضد المصالح الوطنية، التصدي لأي هجمات من قبل الجماعات الغير شرعية في ليبيا ضد المصالح التركية، اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد المخاطر مثل الهجرة الجماعية، تأمين المساعدات الإنسانية للشعب الليبي وحماية المصالح العليا لتركيا على نحو فعال وإتباع خطوات سياسية سريعة وديناميكية وفقًا للتطورات حتى لا يتم مواجهة أي ضعف تصعب إزالته في المستقبل «.

EGEMENLİK KAYITSIZ SARTSIZ MİLLETİNDİR
TOPLANTI
TOPLANTI

كلمة أخيرة فيما يتعلق بشرقي المتوسط

إن السبب الرئيس في خطو تركيا لهذه الخطوات، هو انتهاك حقوق تركيا الممنوحة لها عن طريق توقيع الاتفاقيات الثنائية والدولية والتي تهدف إلى إقصاء تركيا وعزلها وكذلك قبرص التركية. لذا تُقيم مذكرة التفاهم التي وُقعت مع ليبيا بأنها حملة وقائية للوقوف ضد الخطوات التي تم سلكها في شرقي المتوسط ضد المصالح التركية.

تركيا تقف وراء القرارات التي اتخذتها المؤسسات الدولية واتخذها القانون الدولي وسوف تستمر في خطو الخطوات المشروعة. فالحلول السياسية والدبلوماسية سواء فيما يتعلق بشرقي المتوسط لكي لا تتحول المشاكل هناك إلى أزمة وسواء للحد من تحويل الصراع في ليبيا إلى مرحلة أسوأ يجب أن تكون من أولويات هذه الحلول. ولكن إذا اقتضت الحاجة فإن تركيا لديها الإرادة الخاصة بها لخطو الخطوات لاستعمال قوتها الرادعة لإحلال السلام في المنطقة ومن أجل حماية مصالحها.

الصراع الجديد على نطاق البحر الأبيض المتوسط إقليمياً وعالمياً يؤثر بعمق على المصالح الحيوية لتركيا. إن إطروحات تركيا المعتمدة على الحقوق الممنوحة لها من القانون الدولي والسارية لسنوات طويلة بما يخص البحر المتوسط تتعرض بشكل جدي للتحديات. ولقد شكلت هذه النقاط مركز ثقل إستراتيجيات تركيا جوياً وبرياً وبحرياً. إن الدفاع على مركز الثقل هذا والحفاظ على المصالح الجغرافية الاقتصادية والجيوستراتيجية وكذلك عدم السماح لتطبيقات الأمر الواقع في المنطقة وإذا لزم الأمر لزيادة الردع سوف تستمر تركيا بأخذ جميع التدابير اللازمة من أجل ذلك.

في إطار شرقي المتوسط، سواء الخطوات الاستراتيجية التي خطوتها قبرص التركية بخصوص منح الصلاحيات، وسواء مذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها مع ليبيا وكذلك المذكرة الصادرة من البرلمان بخصوص ليبيا تُظهر بوضوح موقف تركيا في مركز الثقل الجغرافي الاقتصادي.

خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط:
مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا

خطوة إستراتيجية في معادلة
شرقي المتوسط:
مذكرة التفاهم بين
تركيا وليبيا

ISBN: 978-605-80339-7-9